

Distr.: General  
7 November 2023  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الأولى

12-13 شباط/فبراير 2024

البند 1 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

## تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2023 12 و 13 أيلول/سبتمبر 2023<sup>(1)</sup>

### أولاً - المسائل التنظيمية

- 1 - عُقدت الدورة العادية الثانية لعام 2023 للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، من 12 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2023. تبنت المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المفصل وخطة العمل للدورة العادية الثانية (1.UNW/2023/L.4/REV)، واعتمد التقرير في دورته السنوية التي عُقدت من 19 إلى 21 حزيران/يونيو 2023 (2023/5/UNW). اعتمد المجلس التنفيذي مسودة خطة العمل السنوية لعام 2023 (5.UNW/2023/CRP)، بالإضافة إلى جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام 2024 (6.UNW/2023/CRP) المقرر عقدها من 12 إلى 13 شباط/فبراير 2024.
- 2 - اعتمد المجلس التنفيذي ثلاث مقررات: المقرر 8/2023 - تقرير عن تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لفترة السنتين 2024-2025؛ والمقرر 9/2023 - تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025؛ والمقرر 10/2023 - تقرير عن وظيفة المسائل الأخلاقية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيو 2023، وترد هذه المقررات في مرفق هذا التقرير.

(1) ملاحظة: أُعدت هذه الوثيقة بأكملها من قبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.



## ثانياً - بيانات استهلالية

3 - افتتح رئيس المجلس التنفيذي الدورة مشيراً إلى أنّ الاجتماع يلتزم بمدونة قواعد السلوك لمنع التحرش، بما فيه التحرش الجنسي، في فعاليات منظومة الأمم المتحدة. وهنأً وكيلا الأمين العام/المديرة التنفيذية لاقترب الذكرى السنوية الثانية لتبوءها منصبها ورخب برؤيتها الخاصة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة كما جاء في الدورة السنوية. وأعرب الرئيس عن دعمه الكامل لرؤية وكيلا الأمين العام/المديرة التنفيذية، والتي تشمل الأبعاد المعيارية والتنسيقية والتشغيلية لولاية الهيئة، ملاحظاً أنّ هذه الرؤية هي دليل حاسم على التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز المساواة بين الجنسين وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد على أنّ العقبان المستمرة الناجمة عن النزاعات العالمية وتغير المناخ تواصل إظهار تداعياتها المتزايدة على النساء والفتيات، مشيراً إلى أنّهنّ يواجهنّ في غالبية الأحيان صعوبات كبيرة، بما فيها عقبات تحول دون حصولهنّ على المساعدة الإنسانية والمتطلبات الخاصة بهنّ خلال حالات الطوارئ من هذا القبيل. وأضاف أنّ هذه التحديات تقوّض باستمرار التقدم نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع اقتراب مؤشر واحد من غايته من بين المؤشرات البالغ عددها 18 للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وشدد أيضاً الرئيس على الحاجة الملحة إلى وضع استراتيجيات تراعي منظور الجنسين للنهوض بأهداف التنمية المستدامة مع تمهيد الطريق لبناء عالم أكثر إنصافاً وعدالة.

4 - وأعربت وكيلا الأمين العام/المديرة التنفيذية في بيانها الاستهلالي، عن بالغ أسفها وتضامنها مع الشعب المغربي جراء الزلزال الذي ضرب البلد. وأعربت أيضاً عن خالص تعازيها للشعب الليبي في ضوء الفيضان المدمر الذي شهدته ليبيا. ثمّ توجّهت بالشكر إلى الرئيس وأعضاء المجلس بأكمله لعام 2023 لما أبدوه من دعم مثالي وثابت. وشكرت أيضاً وكيلا الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة سارة هيندريكس والسيد معز دريد لشغل كلّ منهما منصب نائب المدير التنفيذي مؤقتاً، ولحرصهما على الانتقال السلس في القيادة. وأعلنت أنّ عملية توظيف نائبين جديدين للمديرة التنفيذية تجري على قدمٍ وساق وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمين العام.

5 - وإذ يمثّل عام 2023 منتصف الطريق نحو تنفيذ خطة عام 2030، قيّمت وكيلا الأمين العام/المديرة التنفيذية التقدم المحرز حتى الآن وشددت على أنّ الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة يعدّ عاملاً تمكينياً هائلاً، وهو أساسي لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف جميعها. وعرضت النتائج الرئيسية المستخلصة من تقريرين جديدين أعدتهما هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها في الأمم المتحدة، وكما أقرت بالتقدم المحرز في مجالات أساسية للمساواة بين الجنسين، لاسيما في مجالات مثل التمثيل السياسي للنساء، ووفيات الأمهات والإصلاح التشريعي لإنهاء العنف ضد النساء، بالرغم من أنّ المديرية التنفيذية ذكرت في الختام أنّ الوضع العام يراوح مكانه، إن لم يكن يشهد تراجعاً، وقالت إنّ الحاجة إلى المساواة بين الجنسين ملحة أكثر من أي وقت مضى. ولاحظت أنّه لم تتحقّق أو تكاد تتحقّق أي غاية من غايات الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وركّزت على أنّ ذلك هو بمثابة جرس إنذار ودعوة واضحة للتغيير. وذكرت وكيلا الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنّ الهيئة قدّرت التكاليف الخاصة بمجال المساواة بين الجنسين وحددت أنّ تكلفة سدّ الثغرات المرتبطة بالجنسين تبلغ 60 مليار دولار، مع الإشارة إلى أنّ هذا المبلغ يمثّل أقل من خمس النفقات العسكرية التي بلغت 2.2 تريليون دولار عام 2022 أو أقل من ثلثي ما ينفقه العالم على القهوة سنوياً. وسلّمت بأنّ هذا الأمر هو تعهّد سياسي وشددت على أنّ عملية تسريع التنفيذ تقوم على رفع مستوى الطموح والالتزام ببذل المزيد من الجهد معاً وتعزيز المساءلة وتوسيع نطاق الشراكات.

6 - وخلال مناقشة الميزانية المتكاملة المقترحة لفترة السنتين 2024-2025، جددت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية التزامها تعزيز التنظيم في الهيئة وذكرت أن الميزانية المقترحة تتضمن عمليات محسنة وتحولات متعددة في التخصيص بغية زيادة التركيز على النتائج على الصعيد القطري. ولاحظت أن الميزانية تشمل ست وظائف تتسوق جديدة على المستوى الإقليمي وزيادة في القدرة على الاستجابة الإنسانية نظراً إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي عضو في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وأضافت أن هذه الجهود تندرج في إطار تركيز الهيئة على الميدان وعلى زيادة الاستثمار في الموارد حيثما تتمتع بفعالية وتأثير أكبر. وأوضحت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للسكان أنه يُقترح تخصيص 87.5 في المائة من مجموع الموارد للأنشطة الإنمائية. وفي الوقت عينه، أشارت إلى أن الميزانية المتكاملة تُظهر حذراً مالياً إذ إن تكاليف القدرات الجديدة تُعوّض بوفورات في مجالات أخرى. وطمأنت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الوفود قائلة إن الهيئة ستواصل سعيها إلى التميز في المسائل الأخلاقية وتحسين النظم وآليات الإبلاغ، وستبقى الخط الثاني للدفاع وتنفيذ التوصيات المهمة المتعلقة بالمراجعة.

7 - وفي الختام، أثنت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لاعتماد مجموعة الدول العشرين إعلاناً بالإجماع يذكر للمرة الأولى التزاماً قائماً بذاته بتحقيق المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل، شددت على وضع الإيرادات الإجمالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذكرت أيضاً التحديات القائمة بين نسبة الموارد العادية وغيرها من الموارد، طالبةً لذلك دعم الدول الأعضاء لتحسين تماشي تمويل الهيئة مع أهداف الخطة الاستراتيجية. ودعت الوفود إلى قيادة مبدأ المساواة بين الجنسين خلال الدورة القادمة للجمعية العامة وقمة أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الفعاليات المقبلة.

8 - وعقب إفساح المجال للوفود لإلقاء بياناتها، قدمت الدول الأعضاء خالص تعازيها لحكوميّ المغرب وليبيا وتوجّهت بالشكر إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية على بيانها الشامل وقيادتها. وأثنت الوفود لما أبداه الرئيس والمجلس بأكمله من التزام وتفانٍ خلال توليهم مناصبهم. وسلط المتحدثون الضوء على التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولاحظت أن التقديرات الحالية تشير إلى أن بلوغ المساواة الكاملة بين الجنسين سيستغرق 280 سنة إضافية. وشددت الدول الأعضاء على أهمية عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المساعدة في مواجهة هذه التحديات وتسريع العمل، وأعربت عن دعمها للولاية الثلاثية المنوطة بها الهيئة، مع الإشادة على وجه التحديد بتركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تحقيق نتائج ملموسة على الأرض بالنسبة إلى النساء والفتيات. وشدد وفدان على ضرورة أن تركز الأنشطة التشغيلية التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مبدأ الملكية الوطنية وأن تتماشى مع الأولويات الوطنية. وأبرزت دول أعضاء عديدة أهمية تمتع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقوة اللازمة، وأثنت على التقدم المستمر الذي أحرزته الهيئة نحو السلامة المالية وزيادة الشفافية والمساءلة والرقابة، بما يشمل الجهود الرامية إلى إنشاء وظيفة المسائل الأخلاقية. وشددت أيضاً وفود كثيرة على أهمية توافر الموارد اللازمة، لاسيما التمويل المرن والمتعدد السنوات والذي يمكن التنبؤ به لكي يتسنى لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاضطلاع بولايتها والتصدي للسيئاريوهات العالمية المعقدة على نحو فعال واستراتيجي. وركز بعض المتحدثين على الجهود التي تبذلها الهيئة بغية تنويع تمويلها وكذلك إقامة شراكات مع مؤسسات مالية دولية. وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لوضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة، وسلطت الضوء على الأثر المضاعف والتحفيزي للتمكين الاقتصادي للمرأة على تمتع النساء بحقوقهن وتلبية احتياجاتهن، في حين أن بعض الوفود شجعت الهيئة على زيادة تركيزها ومواردها لإعمال هذه الأولوية الموضوعية. وطلب متحدّث إلى الهيئة أن

تبقى متيقظة لدعم المبادرات التي لا تحظى بموافقة على المستوى الحكومي الدولي أو لا تتمتع بدعم عالمي، وشددت أيضاً على أهمية العمل في إطار ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة عند التعاون مع كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

## ثالثاً - المسائل المالية والإدارية والمسائل المتعلقة بالميزانية

9 - عُرِضَت الميزانية المتكاملة لعامي 2024-2025 على المجلس التنفيذي. وبغية تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025، اقترحت الهيئة ميزانية متكاملة يُقدَّر فيها إجمالي المساهمات الطوعية بقيمة 1.03 مليار دولار. وهذا يشمل مساهمات متوقعة بقيمة 400 مليون دولار في الموارد العادية و 630 مليون دولار في الموارد الأخرى، مما يمثل زيادة متوقعة بقيمة 30 مليون دولار أو 3 في المائة مقارنة بالميزانية المتوقعة لفترة السنتين 2022-2023 والتي كانت تبلغ 1 مليار دولار. وستخصّص الزيادة المتوقعة في الميزانية القادمة الموارد الأخرى. وأوضح نائب المدير التنفيذي مؤقتاً أنه في حين أنّ مقترح الميزانية المتكاملة يشمل الزيادة المتوقعة بنسبة 3 في المائة، فإنّ النسبة المؤسسية لإجمالي الميزانية هي ميزانية مؤسسية صفرية النمو وتقدَّر بقيمة 204.4 مليون دولار لتمويل أنشطة المنظمة الرئيسية. وأضاف أنّ ما يُقدَّر بنسبة 87.5 في المائة من الموارد العادية مخصّص للأنشطة الإنمائية. وذكر أنّه ضمن الميزانية المؤسسية المحايدة من حيث التكلفة، ستُنشئ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستّ وظائف لمتخصصين في التنسيق من الفئة الفنية الرابعة في الميدان، وذلك تماشياً مع تشديد المجلس التنفيذي على التنسيق ورؤية وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية للتركيز على الميدان. ولاحظ نائب المدير التنفيذي مؤقتاً أنّ هذه الوظائف ستموّل بالكامل من وفورات التكاليف والكفاءات من أجل تحسين العمل على نطاق المنظومة والمساءلة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وبعد ذلك، قدّمت مديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفاعلية عرضاً تقديمياً ركزت فيه على السياق الذي واكب إعداد الميزانية المتكاملة للفترة 2024-2025، في حين أنّها سلّطت أيضاً الضوء على العناصر الأساسية للميزانية المؤسسية، وعلى توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واستجابة الإدارة ذات الصلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

10 - وبعد فتح المجال للدول الأعضاء لإلقاء بياناتها، توجّهت الدول الأعضاء بالشكر إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على العروض وأعربت عن دعمها للميزانية المتكاملة المقترحة لفترة السنتين 2024-2025. وأثنى وفدٌ على ما تبديه هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستمرار من التزام وتنفيذ للميزانية المؤسسية الصفرية النمو، وأعرب عن دعمه للتوصية الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تعزيز التمويل وزيادة مشاركة القطاع الخاص. ولاحظ المتحدث اقتراح هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي يتمثّل باستخدام أموال استرداد التكاليف للأنشطة الإدارية، وتساءل عن كيفية إبلاغ الهيئة عن فائض الأموال والأموال العادية المستخدمة لأغراض إنمائية. ومن جهة، أبرزت دولة عضو أخرى الاعتماد المفرط على الأفراد غير الموظفين وتساءلت عن موعد عقد جلسة إحاطة غير رسمية حول سياسة استرداد التكاليف. ومن جهة أخرى، أثنى وفد ثالث على المستوى العالي المستمر للإنفاق الذي تخصّصه هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أنشطة البرامج وعلى استراتيجية النمو الصفري في الإنفاق المؤسسي. ورحّب أيضاً بمبادرات الهيئة التي تتعلق بتعزيز دورها التنسيقي داخل منظومة الأمم المتحدة وأشاد بإنشاء ستّ وظائف في هذا المجال في الميدان. وطلب وفد من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن توضح كيف تستيق تأثير مؤشر الجنسين

على رصد الآثار الممكنة للإففاق على المساواة بين الجنسين داخل المنظومة والاستفادة إلى أقصى قدر منها. وطلب وفد رابع من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكشف عن التحديات التي تُواجه في زيادة الشركات المانحة التي تمثل أصغر نسبة من بين الجهات المانحة في القطاع الخاص من بعد المؤسسات واللجان الوطنية.

11 - ثم، أجاب نائب المدير التنفيذية، مؤقتاً، ومديرة شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفاعلية على الأسئلة التي طرحتها الوفود وشددت على أهمية التمويل المتعدد السنوات والذي يمكن التنبؤ به من أجل دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ضمان منظور أطول أجلاً لتخطيطها التشغيلي. وأكد أمين المجلس التنفيذي أنّ جلسة الإحاطة المشتركة غير الرسمية بشأن سياسة استرداد التكاليف ستعقد قبل نهاية العام بالتنسيق مع وكالات تشغيلية أخرى.

## رابعاً - الحوار المنظم بشأن التمويل

12 - توجّه نائب المدير التنفيذية مؤقتاً، خلال ملاحظاته الاستهلاكية، بالشكر إلى الدول الأعضاء على ما تقدّمه من تمويل متواصل ودعم سياسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولاحظ أنّ إجمالي إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2022 بلغ 559.8 مليون دولار، مع تقديم 86 دولة عضواً ثلثي المساهمات الطوعية. وجدّد تأكيده على جدوى الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأشار إلى أنّ الاستثمار ليس فقط إجراء الصائب بل أيضاً القرار الذكي. فأضاف أنّ المساواة بين الجنسين تعدّ حافزاً فعالاً للنمو الاقتصادي والتنمية وأنّه من خلال الاستثمار في الفتيات والنساء، يمكن إطلاق العنان لكامل إمكاناتهنّ حتى يُسهمنّ في بناء مجتمعات مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود. وشدد على أهمية الحوارات المنظمة بشأن التمويل إذ إنّها تتيح منصة حاسمة لمناقشة الأولويات الخاصة بتمويل المساواة بين الجنسين، وبالتالي الاستفادة إلى أقصى قدر من تأثير الاستثمارات التي تقوم بها الحكومات وغيرها من الجهات المانحة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشار إلى أهمية هذه المناقشة في سياق التمويل في إطار مواجهة الأزمات المتداخلة المتعددة. وشكر الدول الأعضاء على التزامها المستمر مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ورحّب بتعليقاتها وملاحظاتها.

13 - قدّم مدير شعبة الشراكات الاستراتيجية التقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل، مشيراً إلى أنّ هذه السنة هي السنة التاسعة للحوار المنظم. وجدّد تأكيده على ملاحظات وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية خلال الجزء الافتتاحي، وشدد على أهمية الموارد الأساسية/غير المخصصة التي تسمح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحقيق ولايتها الثلاثية. ولاحظ مع القلق أنّ الموارد الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تراجمت إلى 28.6 في المائة، أي إلى ما دون هدف اتفاق التمويل الذي يبلغ 30 في المائة، وذكر أنّ الهيئة ترى أنّ النسبة الدنيا المناسبة للموارد التي تخوّلها تحقيق ولايتها تبلغ ما لا يقل عن 40 في المائة من الموارد الأساسية. وعلّق مدير شعبة الشراكات الاستراتيجية على تراجع الموارد العادية من عام 2021 إلى 2022، مشيراً إلى أنّ هذا التراجع ناجم عن تقلبات أسعار الصرف الذي سببته الأحداث العالمية. وشكر الجهات الشريكة المانحة على مساهماتها وأشاد على وجه التحديد بأهم 20 جهة مانحة. وختاماً، سلط الضوء على الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل زيادة الموارد وتحسين الكفاءات وتنويع التمويل، بما يشمل من خلال إيلاء الأولوية للتمويل المباشر للمذكرات الاستراتيجية والعمل من خلال الطرائق المشتركة بين الوكالات والسعي إلى تنويع التمويل بواسطة اللجان الوطنية والتبرعات الفردية وما إلى ذلك.

14 - وبعد فتح المجال للتعليقات، شكرت الدول الأعضاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التزامها بلوغ الأهداف على النحو المبين في خطتها الاستراتيجية. وتحديث وفد نيابة عن مجموعة إقليمية مشدداً على أهمية التمويل الأساسي المرن والذي يمكن التنبؤ به ودعا الدول الأعضاء إلى دعم اتفاق التمويل. وشجعت المجموعة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة لديها وعلى تعزيز إبلاغها عن النتائج المحققة باستخدام الموارد غير المخصصة، واقترحت أيضاً توسيع الحوارات الاستراتيجية التي تُقام مع الجهات المانحة الأساسية على المستوى القطري. وأثنت دولة عضو أخرى على العمل الجاد الذي أفضى إلى الوضع المالي المقبول لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالنظر إلى التراجع الاقتصادي العالمي وتزايد النزاعات وتداخل التحديات، ولكنها أعربت عن قلقها حيال تراجع إجمالي الإيرادات، لاسيما في التمويل الأساسي. وشجّع متحدث ثالث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة تنويع حشدها للموارد ومواصلة التأثير على صناديق التمويل الجماعي لكي تخصص نسبة أعلى من الموارد للبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وشددت دولة عضو أخرى على أهمية الطرائق الأخرى للتمويل المرن التي يمكن استخدامها لدعم عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مثل المذكرات الاستراتيجية واتفاق الإطار الاستراتيجي والتمويل الجماعي. وأثنى آخر وفد على الإنجازات التي حققتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار الخطة الاستراتيجية وشجّعها على مواصلة العمل مع الوكالات الشقيقة بغية اعتماد أفضل الممارسات في العمل مع الجهات المانحة الفردية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص.

15 - وشكر نائب المدير التنفيذية مؤقتاً الوفود على تعليقاتها وأسئلتها وجدّد تأكيده التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإبلاغ عن النتائج والأثر المحقق من خلال توزيع الموارد العادية. وأجاب مدير شعبة الشراكات الاستراتيجية على أسئلة عديدة طرحتها الوفود، مشيراً على سبيل المثال إلى طريقة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الوكالات الشقيقة في الأمم المتحدة على طرق الإبلاغ وتشارك أفضل الممارسات. وأوضح أيضاً تحدي الإبلاغ عن النتائج الخاصة بالموارد غير المخصصة وربط صعوبة الإبلاغ بالولاية الثلاثية الفريدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي ردّ على نقطة أخرى أثارها إحدى الدول الأعضاء، قام بتفصيل الجهود التي تبذلها الهيئة لتتبع التمويل وحدّد بعض التحديات التي لا تزال قائمة في العمل مع الجهات المانحة من القطاع الخاص. وفي الختام، شكر الدول الأعضاء على مواصلة شراكتها ودعمها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

16 - وقدمت نائبة المدير التنفيذية مؤقتاً تفاصيل عن الإطار البرنامجي الاستراتيجي، مُبرزة الطرق التي يمكن أن تكون فيها الموارد غير الأساسية تحفيزية. وتحديثت عن الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية تضمين مؤشرات المساواة بين الجنسين في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، وذكرت أنّ ما مجموعه 30 كياناً و 91 فريقاً من الأمم المتحدة يستخدم مؤشر المساواة بين الجنسين بالاشتراك مع غاياته المالية.

## خامساً - المسائل الأخلاقية

17 - قدمت المستشارة المعنية بالمسائل الأخلاقية التقرير الأول بشأن المسائل الأخلاقية عملاً بمقرر المجلس التنفيذي 5/2022. وذكرت بالهدف والمبادئ التشغيلية لوظيفة المسائل الأخلاقية التي أنشئت حديثاً، وأعربت عن تقديرها لالتزام الإدارة دعم وظيفة المسائل الأخلاقية مع احترام استقلاليتها. فقد تمكّنت من الاضطلاع بأنشطتها من دون تعرّضها لأي تأثير خارجي غير مبرر. وقدمت المستشارة المعنية

بالمسائل الأخلاقية تفاصيل عن الأشهر الثلاثة الأولى من العمل، موضحةً الأنشطة التي أُجريت لإنشاء الوظيفة والطلبات على الخدمات التي تم تلقيها ومعالجتها. واستشرافاً للمستقبل، تعهدت بمواصلة إدماج وظيفة المسائل الأخلاقية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وزيادة أثرها الإيجابي على الثقافة المؤسسية، من خلال المشاركة في مبادرات التواصل بالاشتراك مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وعلى المستوى الداخلي بين الشعب.

18 - وتحدثت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن استجابة الإدارة وشكرت أعضاء المجلس التنفيذي على شراكتهم المستمر في دعم التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بلوغ أعلى معايير الأخلاقيات والنزاهة. وجددت تأكيدها أنّ من شأن إرساء ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة ورعاية هذه الثقافة أن يعزز الثقة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة وموثوقيتها، الأمر الذي يعدّ حاسماً لفعالية الهيئة وكفاءتها على المستوى المؤسسي. ولاحظت وكالة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع التقدير الجهود التي تبذلها المستشارية المعنية بالمسائل الأخلاقية لمعالجة الطلبات على الخدمة وللتوجيه المقدم بها منذ وصولها. وكشفت عن أنّ شعبة الموارد البشرية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة واصلت العمل على تكملة أنشطة المستشارية المعنية بالمسائل الأخلاقية من خلال دعم التنوع والإدماج وعقد حلقات عمل لبناء القدرات من أجل النهوض بثقافة مؤسسية محترمة. وبعد إقرار وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بأهمية احتواء أي تضارب محتمل في المصالح ينجم عن المصالح الخاصة لموظفي الأمم المتحدة خلال أدائهم مهامهم الرسمية، ذكرت أنّ 169 موظفاً في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما يشملها ونائبي المديرية التنفيذية مؤقتاً، شاركوا في دورة الإيداع السنوية لبرنامج إقرارات الذمة المالية لعام 2022. وختمت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ملاحظاتها بالتشديد على التزام الهيئة بالأداء الفعال والمستقل لمكتب المسائل الأخلاقية.

19 - وشكرت الدول الأعضاء المستشارية المعنية بالمسائل الأخلاقية على عملها في تحضير التقرير عن المسائل الأخلاقية، وأعربت عن تقديرها لالتزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإنشاء مكتب المسائل الأخلاقية ودعمه. وتحدثت إحدى الدول الأعضاء نيابة عن مجموعة إقليمية طالبة معرفة الإجراءات التي يتم اتخاذها لمنع التمييز العنصري واستفسرت عن نسبة الطلبات على الخدمة فيما يتعلق بالتمييز العنصري. وسلّطت دولة عضو أخرى الضوء على ضرورة استمرار استقلالية مكتب المسائل الأخلاقية كما تم التشديد عليه في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن وظيفة المسائل الأخلاقية داخل منظومة الأمم المتحدة. وتحدثت وفد نيابة عن 26 دولة عضواً وطلب أن تبقى المستشارية المعنية بالمسائل الأخلاقية على تواصل مستمر مع فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات وشبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف بغية تبادل أفضل الممارسات. وطلبت أيضاً المجموعة الحصول على المزيد من تفاصيل الطلبات على الخدمة فيما يتعلق بفئة التوظيف، وسألت ما إذا كانت معدلات إنجاز التدريبات الخاصة بالمسائل الأخلاقية والنزاهة قد تحسّنت، وما هي الخطوات التي يجري اتباعها لضمان مستويات أعلى من الإنجاز.

20 - وتوجّه نائب المديرية التنفيذية مؤقتاً بالشكر إلى الدول الأعضاء على التزامها واستهلال ملاحظاته قائلاً إنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتبع سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء التمييز وأنّ دعم إرساء بيئة شاملة يمثل أولوية قصوى لإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأجاب على سؤال إحدى الدول الأعضاء موضحاً أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدّمت الدعم لمكتب المسائل الأخلاقية عملاً بالمبادئ الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن وظيفة المسائل الأخلاقية داخل منظومة الأمم المتحدة.

21 - وفي ردّ على سؤال مطروح، ذكرت المستشارة المعنية بالمسائل الأخلاقية أنها دُعيت إلى الانضمام إلى المجموعة الاستشارية العالمية للإدماج والإنصاف، والتي تختصّ في دعم إرساء بيئة عمل شاملة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشارت إلى أنّ مكتبها لا يتلقى شكاوى بشأن التمييز، فالشكاوى من هذا القبيل تخصّ إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو مكتسب خدمات الرقابة الداخلية. وأجابت على سؤال آخر قائلة إنّ نوع الطلبات على الخدمة الأكثر شيوعاً في فئات التوظيف تتعلق بالتعليم بدوام جزئي أو العمل في مؤسسة عائلية، كالمطاعم، خلال عطلة نهاية الأسبوع.

22 - وفي الختام، كشف مدير شعبة الموارد البشرية أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشارك في العديد من المبادرات المشتركة بين الوكالات بشأن مكافحة التمييز، بما يشمل العمل على نحو وثيق مع شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري وحماية الأقليات. وذكر أنّه أنشئت مساحة في الهيئة للمنظمات، مثل تجمع الزعماء السود ومجلس الشباب ومجلس الموظفين، حيث يمكنها أن تجمع القضايا وأن تطرحها على الإدارة. وتحدّث أيضاً عن الجهود المبذولة من أجل زيادة الالتزام بالتدريب، بما يشمل عبر إدراج تدابير من قبيل السماح للموظفين فقط بالمشاركة في تدريبات خارجية إلى أن تكتمل جميع التدريبات الداخلية.

## سادساً - المسائل السياسية والبرنامجية - إحاطة تشغيلية إقليمية بشأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

23 - لاحظت نائبة المديرية التنفيذية، مؤقتاً، في ملاحظاتها الاستهلالية، أنّ العالم العربي هو من أكثر المناطق تنوعاً، وبالتالي، فهو يستلزم التزاماً حساساً يراعي السياق، لاسيما في مجال النهوض بدور المرأة. وأبرزت أنّه بفضل إنشاء المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر عام 2012، تمكّنت الهيئة من إقامة حوار وثيق وموثوق مع القيادات السياسية في البلدان العربية. وأضافت أنّ ذلك أدى إلى الزخم الذي نشهده حالياً والذي تستند إليه هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تسريع التقدم حتى عام 2030. وواصلت نائبة المديرية التنفيذية، مؤقتاً، تحديدها لمجالات الأولوية الخمس من المذكرة الاستراتيجية للهيئة في المنطقة، وركّزت على (1) النهوض بالمساواة بين الجنسين، و (2) القضاء على العنف العائلي والعنف في المجال العام، و (3) إقامة أوجه تآزر في رابط الإنسانية - بناء القدرة على الصمود - التنمية - السلام، و (4) دعم الأعراف الاجتماعية والذكورية الإيجابية، و (5) زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة.

24 - وفي بادئ الأمر، أعربت المديرية الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية عن خالص تعازيها للمغرب وليبيا جراء الأزميتين اللتين حدثتا مؤخراً في البلدين، وشرحت بعد ذلك السياق الإقليمي والتنوع الشديد بين بلدان المنطقة. وسلّطت الضوء على قاسم مشترك معيّن في المنطقة، وهو التفاوت بين مستويات التعليم العالية ومستويات التوظيف المتدنية بين النساء، الأمر الذي أدى إلى خسائر مالية بالنسبة إلى البلدان العربية. ولاحظت المديرية الإقليمية أنّ هذه المسألة صارت الأولوية الأولى لمعظم الحكومات في الدول العربية وأظهرت أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعمل على نحو وثيق مع أكثر من 20 حكومة لدعم زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة. ومع ذلك، شدّدت على أهمية الشروع في نموذج يراعي النطاق وسرعة التنفيذ، نظراً إلى أنّ نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة ظلت في حدود 21 في المائة على مدى ثلاثة عقود. وثمّ، شرحت النهج المتعدد التخصصات الذي تتبعه هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأنشطة التشغيلية التي تقوم بها في المنطقة، وأبرزت البرامج التي تديرها الهيئة في بلدان مختلفة بشأن الإدماج، وتمكين القيادة،



والوصول إلى النساء والفتيات وحمايتهن خلال الأزمات، والميزة المراعية للجنسين، ودعم الأعراف الاجتماعية الإيجابية والتمكين الاقتصادي للمرأة.

25 - وبعد فتح المجال للتعليقات، أعربت دولة عضو عن تقديرها للنهج المتعدد التخصصات الذي تتبناه الهيئة من أجل التصدي للتعقبات الرئيسية التي تواجهها النساء في المشاركة في القوة العاملة، ورحبت أيضاً بتركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الإدماج المالي الرقمي. ورحب الوفد بالإنجاز الوارد في التقرير الذي أشار إلى زيادة الترابط بين 22 وكالة من وكالات الأمم المتحدة وشجّع على التنسيق بشأن البيانات ودعم المنسقين الإقليميين في مجال المناصرة والسياسة. وأعرب متحدث آخر عن تقديره للإحاطة الشاملة وشدّد على أهمية دور الولاية الثلاثية المنوطة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل النهوض بأهداف التنمية المستدامة وبوضع النساء والفتيات. وعبر وفد آخر عن تقديره لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية وركّز على أهمية استمرار تماشي عمل الهيئة مع الأولويات الوطنية والأعراف والهياكل الاجتماعية على نحو يدعم التغيير الإيجابي. ورحب وفد آخر بالإحاطة بشأن الاستجابة التشغيلية للهيئة في الدول العربية وبالتركيز الخاص على البرامج المرتبطة بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إبقاء الدول الأعضاء على اطلاع بالأنشطة التي تقوم بها في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة، وشجّعها على زيادة عدد هذه الأنشطة في جميع البلدان المشمولة بالبرنامج. وطلبت إحدى الدول الأعضاء الحصول على أمثلة على مشاريع مولّتها ونفذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وحدها، وطلبت أيضاً من الهيئة أن تشارك المزيد من التفاصيل بشأن برنامج الأبوة وأن توضح كيفية إسهام أنشطة التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز وضع المرأة الريفية في المنطقة العربية.

26 - وألقى وفد بياناً مشتركاً نيابة عن 20 بلداً أعرب فيه عن تقدير المجموعة للإحاطة وللأهمية التي توليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتمكين الاقتصادي للمرأة والحصول على التوظيف في المنطقة. وشددت المجموعة على أهمية ضمان التعاون والتنسيق والحوار على نحو وثيق مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة بغية ضمان زيادة أثر الجهود المبذولة إلى أقصى حد ممكن. بعد ذلك، تساءلت حول طريقة إسهام النهج المتعدد القطاعات والقائم على حقوق الإنسان في وضع وتنفيذ استراتيجيات الهيئة على المستويين القطري والإقليمي، وحول ما إذا كانت مجالات الأثر المواضيعية الثلاثة الأخرى للخطة التنفيذية للهيئة ترد أيضاً في المذكرة الاستراتيجية الإقليمية وطلبت الحصول على تفاصيل حول إقامة مركز معارف في مصر وحول شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمة العمل الدولية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة وأعرب متحدث آخر عن دعمه للنهج الشامل والمتعدد القطاعات الذي تنتهجه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بغية دعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وتساءل حول كيفية تخطيط الهيئة لتحديد مكان توسيع نطاق الأنشطة الجارية، مع ضمان أنها تتوجّه إلى السكان المحليين وهنأ المتحدث الأخير هيئة الأمم المتحدة للمرأة على القيادة التي أظهرتها في مساعدة الدول الأعضاء في احترام التزامات الجميع تجاه حقوق المرأة، بما يشمل التمكين الاقتصادي للمرأة، ودعا إلى تكثيف الجهود الرامية إلى دعم المساواة والتمكين الاقتصادي للمرأة

27 - وأجابت المديرية الإقليمية على التعليقات والأسئلة التي طرحها الوفد، موضحةً طريقة تنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة للنهج القائم على حقوق الإنسان في السياق الوطني، كما قدّمت المزيد من التفاصيل حول تنسيق الهيئة مع منظمة العمل الدولية في المنطقة. وتوجّهت نائبة المديرية التنفيذية، مؤقتاً، بالشكر إلى الوفد للدعم الذي أظهرته، وجدّدت تأكيدها على أنّ التمكين الاقتصادي للمرأة يعدّ عاملاً تحفيزياً للنهوض

بالأهداف العامة والولاية المنوطة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة حول المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، كما أنه عامل يسرّع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقدّمت تفاصيل إضافية حول شراكة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمة العمل الدولية في جميع أنحاء العالم، مسأطة الضوء على البرنامج المشترك لدعم العمل اللائق عن طريق سياسات النمو الشاملة والاستثمارات في اقتصاد الرعاية.

## سابعاً - الملاحظات الختامية

28 - توجّهت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بالشكر إلى الرئيس على قيادته طوال السنة وعلى التزام أوكرانيا بتحقيق المساواة بين الجنسين. وشكرت نواب رئيس المجلس التنفيذي، وهم ممثلو الكاميرون وكولومبيا وإيطاليا وتايلند، على إسهاماتهم القيّمة في عام 2023. وعلاوة على ذلك، أعربت وكالة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن امتنانها لميسري المقررات الثلاثة التي اعتمدت خلال الدورة. ولاحظت أنّ أحكام هذه المقررات ستبقى قائمة وستوجّه هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال السنوات الختامية من خطتها التنفيذية وسترسم المسار المؤسسي للهيئة بعد ذلك. وأشادت أيضاً وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بأمين المجلس التنفيذي وفريقه لضمان سير أعمال المجلس بسلاسة، وشكرت نائبها المؤقتين إضافة إلى الزملاء في هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مستوى المقر والمستوى الإقليمي والوطني، الذين يواصلون خدمة نساء وفتيات العالم.

29 - ولاحظت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية الأهمية التي يوليها المجلس التنفيذي إلى قوة عمليات الهيئة وجودتها وقدرتها ومواءمتها على المستوى القطري، وجدّدت تأكيدها أنّ هيئة الأمم المتحدة ستستفيد من الاستعراض الجاري لوحدة التفتيش المشتركة من أجل مواصلة تعزيز هذا الاتجاه والتركيز على تطوير العمل الذي سيؤثر بصورة كبيرة في النساء والفتيات. وسلّطت الضوء على أنّ ميزانية الهيئة تبرز هذا الالتزام إذ تركز بنسبة 87.5 في المائة على الأنشطة البرمجية، وأعلنت، في هذا السياق، أنّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستواصل التركيز بقوة على زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة، وذلك بالتنسيق مع الدول الأعضاء والشركاء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وأضافت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنّه لا بدّ لمنظومة الأمم المتحدة أن تدفع بحقوق المرأة أو تضمن سلامتهنّ ورخائهنّ، وأكدت أيضاً للوفود التزامها بتثبيت كلّ من قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وروحها التعاونية في صميم الأمم المتحدة في كل هذه المساعي.

30 - وبعد التوجه بالشكر إلى الوفود لدعمها المستمر للموارد الأساسية الحاسمة بالنسبة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أبرزت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية كيف تمكّن هذه الموارد الهيئة من أن تكون مرنة وسريعة وقادرة على التصدي للأزمات العديدة في جميع أنحاء العالم وعلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العالم كلّ. وبعدما شدّدت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على التحديات الكثيرة التي يجب مواجهتها، أعربت عن ثقتها بأنّ الهيئة سترتقي إلى مستوى التحدي وستقدّم حلولاً تشمل آراء النساء والفتيات من جميع أنحاء العالم.

31 - وفي الختام، أعربت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن تقديرها للدول الأعضاء على الضمانات المتواصلة لدعم الولاية الثلاثية لهيئة وعلى الالتزام الذي تبديه في هذا الصدد. واستشرافاً للمستقبل، تمّت للوفود نجاح الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، كما حثّت الدول الأعضاء على استخدام منابرها للتحدّث عن حقوق النساء والفتيات.

32 - ومتحدثاً نيابة عن نائب رئيس المجلس التنفيذي، ختم جانلوكا غريكو، نائب الممثل الدائم لإيطاليا، بالإعراب عن تقديره للمكتب وخبرائه على الدعم الحيوي الذي قدّموه خلال الدورة وفي الفترة التي سبقتها. وسلط الضوء على اعتماد ثلاثة مقررات وشكر الميسرين على مهارتهم في دعم التفاوض بشأن هذه النواتج. وأثنى أيضاً على الدعم السخي الذي قدّمته الوفود إلى الهيئة وعلى المرونة والالتزام اللذين أظهرتهما خلال المفاوضات. وعلاوة على ذلك، شكر أمانة المجلس التنفيذي على دعمها القيم الذي وفّرتَه للمكتب طيلة فترة ولايته. وختم بذكر قائمة جلسات الإحاطة غير الرسمية التي ستعقد قريباً وشدّد على أنّ هذه الإحاطات تتيح الحوار الحاسم بين الوفود والهيئة وهي مفيدة للغاية من أجل مواصلة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

33 - ثم أعلن عن اختتام أعمال الدورة.

## المقررات المتخذة في الدورة العادية الثانية لعام 2023

8/2023

تقرير عن تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة السنتين 2024-2025

إِنَّ المجلس التنفيذي،

- 1 - يحيط علماً بتقديرات الميزانية المتكاملة للهيئة لفترة السنتين 2024-2025، التي تشكل ميزانية واحدة متكاملة تضم جميع بنود الميزانية في سبيل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لفترة 2022-2025؛
- 2 - يلاحظ الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم ميزانية صفرية النمو؛
- 3 - يوافق على موارد الميزانية المؤسسية الإجمالية بمبلغ قدره 204.4 مليون دولار لدعم الفعالية والكفاءة التنظيميتين، ويشير إلى اشتغال تلك التقديرات على مبلغ قدره 41.2 مليون دولار لاسترداد التكاليف من الموارد الأخرى (مخصصة للمساهمات الطوعية)، بما يشمل ست وظائف تسيقية إضافية من الفئة الفنية 4 في الميدان مع التكاليف الإضافية المترتبة على المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة؛
- 4 - يلاحظ أنه متى كان استرداد التكاليف الفعلية أعلى من التقديرات المدرجة في مقترح الميزانية، يمكن استغلال المبلغ الإضافي في أنشطة الإدارة للسماح باستخدام مزيد من الموارد العادية في الأنشطة الإنمائية؛ ويطلب إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن ترفع تقريرها إلى المجلس التنفيذي حول استغلاله في سياق مقترح الميزانية التالي؛
- 5 - يحيط علماً مع التقدير بتقرير اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية بشأن ميزانية الهيئة المتكاملة لفترة السنتين 2024-2025، وبتوصيات اللجنة الاستشارية، وبالاستجابة ذات الصلة من الهيئة تجاه تقرير اللجنة؛ ويطلب إلى الهيئة معالجة التوصيات وتقديم تقرير بشأن الإجراءات المتخذة، أو حسب الاقتضاء، إلى المجلس التنفيذي في سياق الميزانية المتكاملة التالية، بما في ذلك الهياكل المتوازنة للتوظيف، لاسيما في تمثيل الجنسين والتمثيل الجغرافي والمسائل المتعلقة بالموظفين والأفراد غير الموظفين، بما يشمل أيضاً الملاحظات الخاصة بتنفيذ سياسة استرداد التكاليف؛
- 6 - يلاحظ الحاجة الماسة إلى زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعماً للنتائج المطلوبة في الخطة الاستراتيجية لفترة 2022-2025، ويهيب بالهيئة إشراك مزيد من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين لزيادة مساهماتهم الطوعية، لاسيما في الموارد العادية.

13 أيلول/سبتمبر 2023

9/2023

تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة  
2022-2025

إِنَّ المجلس التنفيذي،

1 - يحيط علماً مع التقدير بتقرير الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2022-2025 (UNW 2023/8)، ويهيب بالهيئة زيادة مشاركتها في الحوار المنظم مع الدول الأعضاء بغية تتبع مستوى التمويل الذي تتلقاه تتبعاً مشفوعاً بالتقييم والمتابعة، بما في ذلك الموارد الأساسية؛ فضلاً عن تتبع عناصر التنبؤ والمرونة والمواءمة بين الموارد المقدمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

2 - يلاحظ التقدم الملحوظ الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان من كيانات الأمم المتحدة بموجب اتفاق التمويل، ويهيب بالهيئة مواصلة جهودها لتحقيق الالتزامات بموجب هذا الاتفاق، ويعيد تأكيد الدعوة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء إلى الإسهام في تنفيذها الكامل والفعال، عملاً بقرار الجمعية العامة 233/75؛

3 - يُشَدِّد على أهمية الموارد العادية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، والتي تتعلق بالنتائج المتوخاة والمبينة؛ ويلاحظ مع القلق عدم تحقيق الغايات السنوية للموارد العادية الخاصة بإطار النتائج والموارد المتكاملة خلال الفترة الكاملة للخطة الاستراتيجية 2018-2021 وفي السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛ ويطلب في هذا الصدد إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تواصل تشجيع الدول الأعضاء، حسب قدراتها، على زيادة المساهمات في الموارد العادية للهيئة، بما يشمل المساهمات المتعددة السنوات عند الاقتضاء، وأن تولي الأولوية لها، في الأوان المطلوب وبطريقة يمكن التنبؤ بها بما يتماشى مع اتفاق التمويل، اعترافاً بأن الموارد العادية ضرورية لتمكين الهيئة من تنفيذ ولايتها الثلاثية ودعمها لتحقيق خطة عام 2030؛

4 - يشدد على أهمية تمويل الأنشطة الهادفة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويشجع على تقديم مساهمات مبكرة ويمكن التنبؤ بها إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعماً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

5 - يلاحظ أهمية التمويل المرن في تمكين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الاضطلاع بولايتها الثلاثية بفعالية ومرونة ويشجع الهيئة على مواصلة حوارها مع الدول الأعضاء عن طريق الحوار المنظم بشأن التمويل، حول التحول من طرائق التمويل المخصصة تماماً إلى طرائق أخرى أكثر مرونة، حيثما أمكن، لاسيما فيما يتعلق بالموارد العادية، والتمويل الجماعي المشترك بين الوكالات والمتعدد السنوات، وعن طريق المذكرات الاستراتيجية، دعماً للالتزامات المشتركة بتعزيز اتفاق التمويل؛

6 - يلاحظ الرقم القياسي للنفقات البرنامجية المرتفعة عام 2022، ويطلب أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم المعلومات بشأن النتائج المحققة مع مختلف أنواع التمويل المقدمة، وذلك في إطار آليات الإبلاغ القائمة؛

- 7 - يشجع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحسين إبراز المساهمات وتعزيز الاعتراف بها، ولا سيّما فيما يتعلق بالموارد العادية؛
- 8 - يَنكُرُ بالمقرّر 7/2021 بشأن أهمية تنويع قاعدة التمويل ويلاحظ التقدّم الذي تحرزته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذا الصدد، ويبرز أيضاً أهمية توسيع قاعدة المساهمين، ويشجع الهيئة على مواصلة جهودها لتنويع قاعدة التمويل، بما في ذلك مع القطاع الخاص والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد ومن خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛
- 9 - يلاحظ أهمية تعاون هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع المؤسسات المالية الدولية بفعالية وكفاءة، وذلك مع الوفاء بولايتها، ويطلب إلى الهيئة أن تقدم المزيد من التفاصيل إلى المجلس التنفيذي بشأن الخطط والأطر والأدوات المشتركة التي تدعم هذا التعاون، إضافة إلى النتائج ذات الصلة والنواتج المحققة، وذلك سنوياً وفي إطار آليات الإبلاغ القائمة؛
- 10 - يَنكُرُ بالمقرّر 8/2020 ويشجع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء والشركاء المساهمين الآخرين، من أجل تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، وتجنّب استخدام الموارد العادية في دعم الأنشطة المُمَوَّلَة من الموارد غير الأساسية.

13 أيلول/سبتمبر 2023

10/2023

تقرير عن وظيفة المسائل الأخلاقية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2023

إِنَّ المجلس التنفيذي،

- 1 - يحيط علماً مع التقدير بإنشاء وظيفة المسائل الأخلاقية، التي تؤدي إلى تعزيز الثقافة التنظيمية الأخلاقية، ويشجع على ممارسة هذه الوظيفة باستقلالية تامة؛
- 2 - يحيط علماً باستعراض وحدة التفتيش المشتركة لوظيفة المسائل الأخلاقية في منظومة الأمم المتحدة، باعتبارها مصدراً من مصادر المبادئ التوجيهية التي تدعم وظيفة المسائل الأخلاقية لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- 3 - يحيط علماً بالتقرير عن وظيفة المسائل الأخلاقية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيو 2023 والاستجابة الإدارية؛
- 4 - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تبقى على تواصل دائم مع فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات وشبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف من أجل تشايرك أفضل الممارسات والترويج للمعايير المتناسقة بشأن السلوك الأخلاقي والشفافية والمساءلة في الهيئة؛
- 5 - يطلب من وظيفة المسائل الأخلاقية أن تواصل تعزيز إجراءات الهيئة وسياساتها بشأن الحماية من الانتقام وأن تواصل تقديم التحديث السنوي إلى المجلس، وفقاً لآليات الإبلاغ القائمة؛

6 - يطلب إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تواصل تعزيز الثقافة الأخلاقية في المنظمة؛

7 - يطلب إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تزود وظيفة المسائل الأخلاقية بما يكفي من الموارد لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها بصورة مستدامة ومستقلة.

13 أيلول/سبتمبر 2023

---